رغم أن إجازاتهم الرسمية نصف عام

إضراب القضاة بين مطالب عادلة وأضرار تلاحق السجناء والمتخاصمين

نقيب المحامين: لا يحق للقضاة الإضراب..
ومجلس القضاء الأعلى لا يمارس صلاحيته القانونية

>رغم أن الإجازات الرسمية التي حددها لهم القانون تصل إلى (180 (يوماً أي نصف السنة.. إلا أن النصف الآخر تشهد فيه المحاكم والنيابات إضرابات تستمر لأكثر من شهر.. ليظل نزلاء السجون المركزية يعانون من ضعف إمكانيات القضاء البشرية وانعدام المباني المؤهلة للمحاكم.. وتطول فترة مكوثهم في الإصلاحيات.

الإثنين الماضي علق نادي القضاة الإضراب الذي دعا له سبتمبر الماضي، حتى التأكد من استقلال القضاء في مخرجات الحوار الوطني.. إلا أن هذا التعليق بث الكثير من المخاوف في أوساط السجناء كونه يشير إلى أن هناك إضراباً قادماً.

في هذا الاستطلاع حاولنا أن نعرض تأثيرات إضراب القضاء على السجناء؟ ومعرفة ماذا كان ينوي النزلاء فعله في حال استمرار الاضراب؟

■ بلعيد: استقلال القضاء يحقق العدالة للمواطنين ■ الحيدري: نعاني من ازدحام السجناء بسبب تقاعس القضاء

استطلاع/ وائل شرحة

في الوقت الذي علق نادي قضاة اليمن الإضراب الذي دعا له في سبتمبر الماضي حتى التأكد من استقلالية القضاء وعدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في تكوينه.. ينتاب السجناء مخاوف عدة في حال عدم استجابة الأمانة العامة للحوار لمطالب الشارع القضائي..

السجناء يعانون من مشاكل عديدة منها ازدحام الإصلاحيات التي يقطنون فيها، كون أعدادهم بأضعاف نسبة سعتها ,وكذا الحالة المعيشية فيه، معاناة أسرهم وأهاليهم في متابعة اجراءات المحاكمة.. لكن تأخر البت في قضاياهم تبقى أهم المشاكل التي يعانون منها في ظل الإضرابات التي تشهدها المحاكم والنيابات.

منتسبو القضاء لم يكتفوا بالإجازات الرسمية التي حددها القانون والبالغة) 180 (يوما، أي نصف السنة، فلازالوا يشرعون في الإضرابات وتعليق العمل من حين إلى آخر بسبب مشاكل كثيرة.. كان آخرها حين أعلن نادي القضاة في المؤتمر الصحفي الذي عقده بصنعاء21 سبتمبر الفائت رفضه لرؤية فريق بناء الدولة التي تنص على أن يمثل أعضاء مجلس القضاء الأعلى بنسبة ٪15من المحامين، وينتخب بقية الأعضاء من قبل مجلس النواب.. وفي المؤتمر ذاته دعا نادي القضاة اعضاء السلطة القضائية لتعليق العمل في جميع المحاكم والنيابات لمدة أسبوع ماعدا الأثنين والأربعاء وذلك للنظر في القضايا المستعجلة وقضايا السجناء إلا أن الإضراب استمر حتى مساء الأثنين الماضي حين أعلن نادي القضاة تعليق الاضراب إلى حين إعلان مخرجات الحوار والتأكد من استقلالية القضاء حسب بيان النادي.

مدير التأهيل والتدريب بمركزي صنعاء يحيى الحيدري يؤكد أن اضراب القضاء يعود بالكثير من السلبيات على السجناء ويؤثر عليهم نفسياً ومعنوياً وأسرياً، بالإضافة إلى تمديد فترة سجنهم.. مطالباً القضاء باستخدام طرق اخرى للتعبير عن غضبهم ومطالبهم بدلاً من الإضرابات التي قد تسبب كارثة لليمن أو أزمة جديدة أن أقدموا السجناء على الإضراب، بحد تعبيره.. مشدداً على ضرورة إعداد خطة من قبل القضاء لعقد الجلسات التي لم تعقد خلال إضرابهم حتى لا تطول فترة مكوث النزلاء في السجون.

سلبيات إضراب القضاء لا تنحصر على قاطني السجون المركزية فقط بل يتجرعها كل المتخاصمين المنظورة قضاياهم أمام المحاكم والنيابات سوى قضايا تجارية أو غيرها من القضايا، بحسب نقيب المحامين عبدالله راجح.. الذي أشار إلى أن أقسام الشرطة تعاني من إضراب القضاء والنيابات لما تشهده سجونها من محتجزين بسبب قضايا مختلفة والذين يجب تحويلهم إلى النيابات المتخصصة وتقوم باستقبالهم وتبت في قضاياهم صحتها من عدمها.

ولفت نقيب المحايين إلى أن القضاء مكلف بالفصل بين المتخاصمين وحل قضاياهم ولا يحق لهم الإضراب مهما كانت المشكلة أو القضية كون قانون العقوبات ينص على عقاب أي قاض يمنع الحكم أو حل النزاع بين الناس, كونه واجب عليهم.

وأتهم راجح مجلس القضاء الأعلى بالتخاذل والاهمال خلال الفترة الماضية أمام قضايا ومشاكل المواطنين المنظورة أمام القضاء باعتباره لم يستخدم سلطته بإنذار أو منع القضاة من الإضراب رغم مخاطبة نقابة المحامين له أكثر من مرة حد قوله.

وناشد نقيب المحامين رئيس الجمهورية بإيجاد قوانين أو حلول تمنع حدوث اضراب القضاة مره أخرى لما يخلفه من خسائر كبيرة يتجرعها المواطنون ويدفع فاتورتها السجناء في ظل إهمال كل الجهات المعنية وعدم الالتفات لهذه القضية "اضراب القضاء" التي لم تشهدها أي دولة في العالم سوى بلادنا.

فريق بناء الدولة المكلف بإعدادرؤية القضاء لم يتخذ أي اجراءات حتى مساء الأحد الماضي ,كتعديل الرؤية التي قوبلت بالرفض من القضاة كون اللوائح الداخلية لمؤتمر الحوار، بحسب نقيب المحامين، لاتسمح بإعادة النظر في أي قضية أقرها الفريق المكلف بإعدادها ووافقت عليها الأمانة العامة للحوار.

مساء الأحد الماضي صرح مصدر مسؤول بالأمانة العامة للحوار الوطني يؤكد على استقلالية القضاء وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات إضافة إلى أنه إحدى مقومات الدولة المدنية الحديثة.. مناشداً المصدر نادي قضاة اليمن وأعضاء السلطة القضائية تحمل مسؤوليتهم في هذه اللحظة الفارقة أمام الوطن.

هذه المناشدة لقت تجاوب نادي القضاة لما لمسوه من إشارات إيجابية في التصريح تدل على وعي أمناء الحوار وأعضائه بأهمية استقلال القضاء.. إذ صدر مساء الأثنين الماضي بيان رقم) 3 (لعام2013 م أعلن فيه عن تعليق الإضراب واستئناف العمل في جميع المحاكم والنيابات وكذا تشكيل لجنة لمتابعة النقاشات والأعمال المتعلقة بوضع السلطة القضائية في جلسات الحوار، بالإضافة إلى التأكد التام والمطلق على استقلال السلطة القضائية دون وصاية أو هيمنة من السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم التدخل في تشكيل هيئاتها العليا وفقاً للرؤية المقدمة من نادي القضاء.

رئيس نادي القضاة الجراح بلعيد يقول" الإضراب الذي دعينا له من أجل تصحيح رؤية الحوار والتي تتعارض مع استقلال القضاء، ليس من أجلنا نحن بل من أجل إيجاد العدالة للشعب اليمني ولا نستطيع تحقيق العدالة مالم يكن القضاء مستقلاً مالياً واداريا" لافتاً إلى أن النادي وأعضاء السلطة القضائية متفائلين بدعوة أمانة الحوار وأعضائه للقضاة والخطوات التي سيتخذونها للتأكيد على استقلال القضاء.

ويرى مختصون ومراقبون أن تعليق الإضراب وعدم إلغائه يشير إلى أن المحاكم ستشهد خلال الأيام القادمة اضراب آخر كون التعليق سيستمر حتى التيقن من وضع السلطة القضائية في المخرجات النهائية لمؤتمر الحوار. بينما ينتاب السجناء الكثير من المخاوف لتعليق نادي القضاة الإضراب وعدم الغائه.. مطالبا السجناء رئيس الجمهورية بوضع حد للإضرابات القضائية كونه البيت العادل والفاصل بين الحق والباطل والذي يلجأ إليه المتخاصمون لحل النزاع بينهم.

من ملفات الشرطة

دماء في محل الإنترنت

عرض وتحليل/ حسين كريش

عندما وصلوا إلى باب المحل في تلك الساعة الثانية بعد منتصف الليل، طرقوا الباب طرقات متتابعة، وكان الباب مغلقاً من الداخل، ففتح لهم عامل المحل وأراد حينها العامل أن يسألهم ماذا يريدون؟ ولكن قبل النطق سارع أحدهم فضربه في وجهه بسلاح مسدس كان بيده حتى أسقطه على الأرض، ثم دخلوا للمحل وباشروا اشتباكهم مع بعض من كان بداخل المحل، فقام أحد الأشخاص الذي كان جالساً على أحد أجهزة الإنترنت، وهو ليس من أي الطرفين، وحاول التدخل لفض الاشتباك قائلا: أهـدأوا.. وصلوا على رسول الله.. أهـدأوا... ولكن الشخص الحامل للمسدس ألتفت نحوه وصوب المسدس إليه وأطلق منه النار عليه فأصابه بطلقة اخترقت أعلى صدره وسقط المجني عليه صريعاً على الأرض.. ثم لاذا الجاني مع مجموعته هاربين دون أن يعرف أحد لماذا وكيف..؟!وهاهي التفاصيل والأحداث من البداية..

في تلك الساعة، وهي الثانية والنصف بعد منتصف الليل وصل البلاغ من عمليات أمن العاصمة صنعاء على إدارة امن منطقة الصافية، عن وجود إطلاق نار بمحل جوار جسر شارع 45 ووجود مصاب أو مصابين هناك.

فانتقلوا من أمن المنطقة عقب هذا البلاغ، وهم الضابط المناوب مع بعض الأفراد إلى محل الحادث وهو محل إنترنت وسألوا هناك حين وصولهم عن الواقعة والأشخاص المصابين، فقيل لهم أن ثمة شخصاً أصيب بطلقة نارية في صدره، واسم هذا الشخص المصاب منير.. وقد تم إسعافه من قبل بعض المتواجدين إلى مستشفى الثورة العام قبل حضورهم..

فقاموا بإجراءاتهم المتبعة في المحل وهي تحريز المكان وإبلاغ العمليات واستدعاء مختصي الأدلة الجنائية للمعاينة الفنية وجمع ما أمكن من المعلومات الأولية حول الواقعة والجاني فيها..

ثم تحركوا منتقلين بعد ترك بعض الأفراد في المكان لحفظه إلى المستشفى لمعاينة المصاب والإطلاع على حالته.. فوجدوا المصاب عند وصولهم وقد فارق الحياة متأثراً بإصابته وصار جثة هامدة وأن القضية أمست جريمة قتل..فقاموا بإبلاغ العمليات بذلك وكذا بطلب مختصي الأدلة الجنائية للمعاينة والتصوير للجثة..في الوقت الذي حرصوا على جمع المعلومات حول كيفية الجريمة وملابساتها من خلال سؤال المسعفين وأيضاً من خلال سؤال من كان في المحل أثناء وقوع الجريمة.

وتبين من ذلك بما يفيد: أن المجني عليه تعرض لإطلاق النار عليه من قبل شخص يدعى/ جابر ومعه مجموعة أشخاص عددهم من 10-8 أشخاص، حيث جاء هؤلاء إلى المحل "مكان الجريمة" واشتبكوا مع مجموعة آخرين كانوا في المحل، وأثناء ذلك حاول القتيل التدخل لفض الاشتباك من باب فعل الخير وبالكلام الحسني، ولكن الجاني صده وباشره بإطلاق الرصاص عليه، ثم لما رأوه مرتمياً على الأرض ومصاباً ينزف الدماء، انفضوا عن الاشتباك ولاذ الجاني مع مجموعته بالفرار....

فركز فريق البحث والذين تشكلوا بعد ذلك من بعض رجال منطقة الصافية لتولي القضية على هذه الإفادة واهتموا بمتابعة المدعو/ جابر الذي قيل عنه أنه قام بإطلاق النار على المجني عليه مع مجموعته .. ومكثوا في المتابعة وراءه وتقصي أثره حتى تمكنوا بعد احتجاز بعض أقربائه على سبيل الضغط، من إجباره على اظهار وتسليم نفسه ..غير أنه بعد إجراء فتح المحاضر معه واستنطاقه وكذلك بعد التوسع في جمع المعلومات والإفادات اتضح أن المتهم والجاني الحقيقي الذي قام باطلاق الرصاص على المجني عليه وأصابه هو شخص آخر من المجموعة ويدعى سام وهو شاب عمره حوالي 26 عاماً وليس المدعو جابر فانتقل اهتمام وتركيز رجال شرطة المنطقة في المتابعة على المدعو سام إضافة إلى متابعتهم لبقية المجموعة، وقد توفرت معلومة بعد البحث والتحري عن المدعو سام، تفيد بأنه يتواجد بأحد المنازل في منطقة بني الحارث شمال العاصمة .. فتحركوا منتقلين في أثره إلى منطقة بني الحارث، وهناك تمكنوا بعد مغامرة أو مخاطرة حقيقية من ضبط المتهم المذكور المدعو سام مع ضبط أربعة أشخاص آخرين من المجموعة كانوا في المنزل وتم اقتيادهم وايصالهم إلى أمن المنطقة وهناك في المنطقة باشروا معهم كلاً على حده الاستنطاق بنفس اليوم ليظهر أثناء ذلك ومن خلال المحاضر والتحقيقات أن الجاني والذي قام باطلاق النار على المغدور به هو بالفعل المدعو سام وأن البذور الأولى للأحداث والقصة من

بدايتها إلى نهايتها كانت قبل ما يزيد عن عشرة أيام مضت من ليلة الواقعة، ولم يكن ما حدث وليد الدافع أو الصدفة بذات الليلة، وأن البداية كانت في خيمة عرس أثناء زفاف أحد الشباب ولسبب كان مخيفاً غريباً ومخجلاً محزناً، حيث ثبت وتبين من المحاضر والاعترافات النهائية للمتهم المدعو سام والأشخاص المضبوطين معه بما يكشف أنه وفي ليلة قبل عشرة أيام حدث أن كان المدعو جابر المشتبه الأول مع أصحابه مجموعته وهم بعض شباب يتواجدون في خيمة عرس وزفاف لأحد الشبان من الحارة، وأثناء ذلك وقعت مشادة كلامية بين المدعو جابر وأشخاص آخرين كانوا متواجدين في العرس وبسبب قضية لا أخلاقية وتمس العرض والشرف واستفحلت تلك المشادة بين المدعو جابر وأولئك الأشخاص (الغرماء) وهم شباب أيضاً، إلى أن تحولت إلى فتنة ومواجهة بالاشتباك بالأيدي واللكم والضرب، المدعو جابر وأصحابه (مجموعته) كطرف، وأولئك الأشخاص (الغرماء) كطرف آخر، وكانت معركة بين الطرفين حامية الوطيس قلبت فرح العرس وزغاريده في الخيمة رأساً على عقب، وعكرت صفوه .. ولولا لطف الله لكانت العاقبة في هذه المواجهة والمعركة وخيمة بالنسبة للطرفين أو لأي منهما، ولكن الله كان أسبق بلطفه وحفظه للجانبين، بحيث كانت النهاية مسلمة ولم يصب أحد بإصابة جسيمة، باستثناء بعض الخدوش والجروح الخفيفة التي لم يسلم منها أي من المجموعتين، وبعد هذه الليلة والمعركة بين الطرفين في خيمة العرس، أدعى المدعو جابر واصحابه (المجموعة) أن خصومهم (الطرف الآخـر) أخـذوا سلاحاً مسدساً خـلال الفتنة التي حصلت بينهم وأن هؤلاء الخصوم ينكرون الاعتراف بوجوده لديهم، فراحوا بناءً على الدعوى هذه يلاحقون ويترصدون للخصوم المشار إليهم من أجل استعادة المسدس منهم .. وظلوا كذلك حتى كان مساء اليوم العاشر من تلك الليلة (ليلة الفتنة) والذي صادف فيه أن كان يوجد عرس وزفاف لشاب آخر في الحارة بالقرب من جسر 45 فدخلوا إلى خيمة العرس للبحث عن أي من أولئك الخصوم فيها، وعند دخولهم قام المدعو/جابر بإشهار مسدسه وإطلاق منه طلقتين ناريتين للجو بهدف التخويف وإجبار أي شخص من الغرماء إذا كان متواجداً في الخيمة أن يظهر نفسه، ولكن خاب ظنهم ولم يظهر أحد، وتأكدوا أنه لم يتواجد أحد من الخصوم وقتها في الخيمة.. ثم وفي نفس المساء وبينما الساعة كانت تقارب الواحدة والنصف بعد منتصف الليل صادف أن عثروا على شخص تعرفوا عليه وشكوا فيه، وكان هذا الشخص يشتغل في بيع القات «مقوتاً» والشك فيه أنه من الأشخاص الخصوم الذين يبحثون عنهم، فتقافزوا عليه وأخذوه معهم بالقوة، وساروا به ليحتجزوه في مكان مخفي.. فما كان ذلك المكان يا ترى؟! وماذا حدث بعد ذلك في تلك الليلة؟ ثم كيف تطورت الأحداث.

وتتابعت حتى وصلت إلى ذهابهم إلى محل الانترنت ووقوع جريمة القتل فيه.. كل هذا وغيره .. عزيزنا القارئ الكريم ما ستعرفه وتقرأه إن شاء الله تعالى، وإلى اللقاء في الحلقة الثانية والأخيرة بعدد الأحد القادم.

الأمن والمجتمع

لأجل منع حمل السلاح ...كن إيجابيا

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

بدأت الأسبوع الماضي حملات منع حمل السلاح في كافة محافظات الجمهورية بموجب خطة وزارة الداخلية بعد أن ضاق الناس ذرعا من أعمال القتل والسلب والنهب التي حولت ما كان يعد أكثر بقاع الأرض أمنا وأمانا مثل الحالمة تعز إلى أحد أكثر الأماكن خوفا بسبب سطوة قانون الغاب ومبدأ " البقاء لمن زاد عدد المسلحين من رجاله " , والأمر ذاته ينسحب على كثير من المدن .

ما أدهشني وأنا أتابع أخبار حملات منع السلاح تلك ونتائجها هو إحجام أفراد المجتمع عن مد يد العون ولو بالدعاء لرجال الشرطة والجيش الذين يعرضون أنفسهم لمخاطر القتل جراء مواجهة مجاميع الإجرام المسلحة (وذلك أضعف الإيمان) .

أرى النقد غالباً في كل منشورات وتعليقات مستخدمي الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر وغيرها وكأن حال كثير من المواطنين يقول " نحن متلذذون بما نحن فيه من العذاب ولا نريد لمأساة حمل السلاح أن تنقضي !!

يجب علينا أن ندرك أن حال وطننا اليوم مختلف تماما عن حاله بالأمس من نواحي عديدة , وأن ما كان ممكنا بالأمس تنفيذه بقرار من مجلس الوزراء أصبح من الصعب تنفيذه ولو كان بقرار صادر من البرلمان إلا في ظل العودة إلى الله سبحانه وتعالى وفي ظل التكافل والتكاتف المجتمعي الذي أمرنا به ديننا وتأمرنا به عاداتنا وتقاليدنا , وأرى أن من أهم واجبات المجتمع لمنع حمل السلاح ما يلي :

1 _ مد يد العون إلى حملات منع الأسلحة بالاستجابة أولا على المستوى الشخصي.

2 _ الصبر والرضا بالتقدم البطيء الذي يتحقق لأن تعقيدات الوضع تفرض ذلك البطيء , فإذا بدأت الحملات بالسيطرة على العناصر التي تحمل السلاح من عامة الناس فإن ذلك خطوة للسيطرة على من يحملون السلاح من الجبابرة المرتكنين إلى قوة السلطة والمنصب والمشيخة والمركز الاجتماعي وغيرها.. إذ يستند هؤلاء المتنفذون على الفوضى العارمة في تعجيز الشرطة والجيش عن السيطرة عليهم أكثر من استنادهم على مراكزهم.

3 _ التوعية والإرشاد لكل من يستطيع الوصول اليهم من الأهل والأقارب والجيران والأصدقاء , واستخدام مواقع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لتأييد الحملات واتخاذ شعار منع حمل السلاح عنوانا بحيث يظهر التأييد الذي يشد من أزر رجال الوطن المنفذين لحملات منع حمل الأسلحة ممن وضعوا رؤوسهم على أكفهم لتأمين الوطن والمجتمع , وفي الوقت ذاته يضعف شوكة الخارجين عن القانون من المسلحين الذين عاثوا في الأرض فسادا فسفكوا دماء الأبرياء ونهبوا ممتلكات الآخرين , ونشروا الخوف والرعب في نفوس الآمنين من الناس.

همسة أمنية :

صحبة السوء عواقبها وخيمة على مستقبل أبنائنا وبناتنا ... علينا أن نصاحبهم وأن نراقبهم ونتفحص أصدقاءهم , فالصاحب كما يقال ساحب .

دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين.

قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقا